الأمم المتحدة

A/C.2/62/L.23/Rev.2*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
10 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٤ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غرينادا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، مالطة، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مولدوفا، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار منقح

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٩٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

101207 101207 07-63131 (A)

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١]، وجدول أعمال القرن ٢١[٢]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]، وكذلك توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦]،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة زمنيا، وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الأهداف المحددة في الفقرة ١٩ من إعلان الألفية[٧] بتخفيض نسبة الفقر والجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد كذلك أن استئصال شأفة الفقر يمثل التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد يتحمل مسؤولية أساسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه وأنه لا يمكن تقدير أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مهما أكد على ذلك، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وعملية في جميع المستويات لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة من حيث علاقتها بالغايات والأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالفقر، بما في ذلك الأهداف الواردة في جدول

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د إ - ٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) انظر القرار ٥٥/٢.

أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٨]،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٩]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تقر بأن تحقيق الكثير من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، يحيد الآن عن مساره في كثير من البلدان، وإذ تشدد على أنه إذا أريد لهذه الأهداف أن تتحقق، لا بد من تنفيذ جميع الالتزامات الإنمائية دون أي تأخير،

وإذ ما زال يساورها القلق لأن أفريقيا الآن هي القارة الوحيدة التي لا تسير في اتجاه تحقيق أي من أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥، وإذ تشدد في هذا الصدد على أنه يلزم بذل جهود متضافرة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ تلاحظ الأعمال التحضيرية التي تضطلع بها حاليا لجنة التنمية المستدامة لدورتها المقبلة لفترة السنتين، مع التركيز على مواضيع الزراعة، والتنمية الزراعية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا،

وإذ يساورها القلق إزاء التقدم البطيء نسبيا حتى الآن في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وخاصة الغاية والأهداف المتعلقة بالجوع، وإذ تسلم بالحاجة إلى مضاعفة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في محاولته بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد أن الزراعة تقوم بدور حاسم في تلبية احتياجات سكان العالم الآخذين في التزايد، وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وأن تعزيز دور المرأة على جميع المستويات وفي جميع جوانب التنمية الريفية والزراعة والتغذية والأمن الغذائي أمر لا بد منه، وأن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية من الشروط الأساسية لتنفيذ نهج متكامل قوامه زيادة إنتاج الأغذية وتعزيز الأمن الغذائي والسلامة الغذائية بطريقة تتحملها البيئة[١٠]،

---

(٨) انظر خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، الفقرة ٧.

(٩) انظر القرار ٦٠/١.

(١٠) انظر خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، الفقرة ٤٠.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الحاجة المتزايدة إلى الابتكار في الزراعة وإنتاج الأغذية من أجل التكيف مع عدة أمور من بينها تغير المناخ والتحضر والعولمة،

وإدراكا منها بأن الوسائل التكنولوجية لتحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تكون مستدامة وميسرة وتعود بالنفع على الفقراء، وإذ تأخذ في الاعتبار الصكوك الدولية ذات الصلة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن التكنولوجيات الزراعية المناسبة والمعقولة التكلفة والمستدامة يمكن أن تؤدي دورا هاما في مساعدة الدول الأعضاء على تخفيف حدة الفقر والقضاء على الجوع،

١ - **تدعو** الدول الأعضاء، لا سيما القادرة منها، ومنظمات الأمم المتحدة المعنية إلى بذل مزيد من الجهود لتشجيع التنمية في البلدان النامية ونقل التكنولوجيات المناسبة إليها في ظل ظروف عادلة وشفافة وشروط متفق عليها بشكل مشترك، بالإضافة إلى دعم الجهود الوطنية من أجل تبني سبل الاستخدام الفعالة للخبرة الفنية والتكنولوجيا المحلية، والنهوض بالبحوث والتكنولوجيات الزراعية لتمكين الفقراء في الريف، رجالا ونساء، من زيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي؛

٢ - **تشدد** على ضرورة أن تيسر الدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى معارفها وخبرتها في ميدان التكنولوجيا الزراعية والنظم الزراعية المبتكرة، لا سيما للفقراء، رهنا بالترتيبات المناسبة؛

٣ - **تكرر التأكيد** على أن القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، وهي آفات تؤثر بوجه خاص على الأطفال، أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن التنمية الريفية والزراعية ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية، وتدعو إلى زيادة الاستثمار الإنتاجي في التنمية الريفية والزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، وتدعو، في هذا الصدد، إلى زيادة الدعم المقدم للتنمية الزراعية وبناء القدرات التجارية في القطاع الزراعي في البلدان النامية، بما في ذلك الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، وتشجع دعم مشاريع تنمية السلع الأساسية، ولا سيما المشاريع القائمة على السوق، ودعم إعدادها في إطار الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية؛

٤ - **تلاحظ مع الارتياح** المساهمة التي قدمتها مبادرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ''التكنولوجيا من أجل الزراعة''؛

٥ - **تحث** الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على أن تدعم جهود الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، على الإفادة الكاملة من المعارف الجديدة في التكنولوجيا الزراعية، والمبتكرات الزراعية والبحوث والتنمية في المجال الزراعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، وخاصة القضاء على الفقر والجوع؛

٦ - **تهيب** بالمؤسسات العامة والخاصة زيادة تطوير سلالات محسنة من المحاصيل تناسب شتى المناطق، لا سيما تلك التي تتعرض لتحديات العوامل البيئية، بما في ذلك تغير المناخ، وتطوير وإدارة تلك المحاصيل بطريقة مستدامة، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان إتاحة سلالات المحاصيل المحسنة لصغار الملاك من المزارعين، وجعلها في متناول قدرتهم الشرائية، بشكل يتسق مع النظم الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

٧ - **تشدد** على أهمية دعم البحوث الزراعية، وتدعو إلى مواصلة تقديم الدعم لأنظمة البحث الزراعي الدولية، بما في ذلك المراكز الدولية للبحوث الزراعية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية المعنية الأخرى؛

٨ - **تدرك** أهمية أن توفر المؤسسات ذات الصلة آليات فعالة للخدمات الاستشارية الزراعية العامة والخاصة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإرشادية والمالية والسوقية للمزارعين، لا سيما صغار الملاك منهم، كيما يتسنى حصولهم على فوائد المعارف الجديدة والأنظمة الزراعية المبتكرة والتكنولوجيا المحسنة واستخدامهم لها؛

٩ - **تدعو** الدول الأعضاء، لا سيما القادرة منها، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية إلى تخصيص الموارد المالية والتقنية لدعم تطوير تكنولوجيات تتسم بالكفاءة والإنتاجية والسلامة البيئية لفائدة الزراعة المستدامة في البلدان النامية؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.